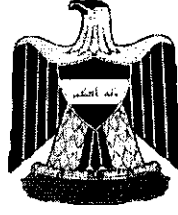


كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٥/اتحادية/٢٠٢٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي ومنذر ابراهيم حسين المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة/ إضافة لوظيفته - وكيله
الموظفان الحقوقيان انوار صبحي جاسم وشكيب جميل مجيد.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني
هثيم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن ابراهيم.

الادعاء:

ادعت وكالة المدعي في عريضة الدعوى بأن المدعى عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته سبق وأن أصدر قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٧ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٥٢) في ٣ / ٧ / ٢٠١٧. وقد نصت المادة (٤/ اولاً) منه على أن (تشكل مناطق تجارية حرة ضمن الحدود الادارية لمحافظة البصرة، تطبق عليها الاحكام القانونية الخاصة بالمناطق الحرة، وترتبط بأمانة العاصمة الاقتصادية) ونصت الفقرة (ثالثاً) من ذات المادة على أن (تمارس هيئة المناطق الحرة اعمالها بحسب التعليمات والانظمة الصادرة وفق احكام هذا القانون).

الرئيس

جاسم محمد عبود

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

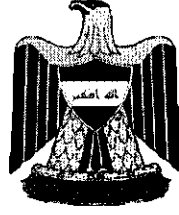
المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية - موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نىتىحادى



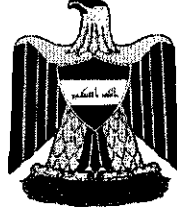
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٥/اتحادية/٢٠٢٠

وأن ما ورد في الفقرة (أولاً) من المادة (٤) هو تطبيق الأحكام القانونية الخاصة بالمناطق الحرة، وما ورد في الفقرة (ثالثاً) من ذات المادة هو ان الهيئة العامة للمناطق الحرة تمارس اعمالها وفقاً للتعليمات والانظمة الصادرة استناداً لاحكام قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية مما يشكل تناقضاً، في أي تعليمات يتم العمل بها، هل هي التعليمات الصادرة بموجب قانون الهيئة ام التعليمات التي ستصدر بموجب القانون رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٧ - موضوع الدعوى. حيث أن قانون المناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ النافذ نص في المادة (١) منه على أن (تؤسس هيئة لإدارة واستثمار المناطق الحرة في العراق تسمى (الهيئة العامة للمناطق الحرة)، ترتبط بوزير المالية ويمثلها مديرها العام او من يخوله) ونصت الفقرة (ثانياً) منها على أن (تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وتمول ذاتياً). ويوجد اختلاف جوهري بين مصطلح (مناطق تجارية حرة) وبين (المناطق الحرة) فالمناطق التجارية الحرة الواردة في القانون، وحسب التعريف الاقتصادي، هي (عبارة عن اتفاقية تبرم بين بلدين او اكثر بهدف رفع التعقيدات الكمركية بين بلدي الاتفاقية لغرض تنشيط انتقال البضائع وكذلك ازالة الرسوم والضرائب الكمركية بين البلدين وبموجب اتفاقية تعقد بينهم) وهذا من اختصاص وزارة التجارة فهي اتفاقية وليست حيزاً جغرافياً على الارض تقام عليه تلك المناطق. اما المناطق الحرة هي (ارض محمية ومسيجة ولا ينطبق عليها قانون وتعليمات ذلك البلد، فقط قانونها والتعليمات الصادرة بشأنها). وللتباين بين قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٧، واحكام قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ والتعليمات الصادرة بموجبه لذا طلبت وكالة المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بالغاء التعارض بين احكام القانونين اعلاه. ويعد تبليغ المدعي عليه

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق. ساره علاء

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٥/اتحادية/٢٠٢٠

رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته بعريضة الدعوى اجاب وكيله باللانحة الجوابية المؤرخة في (٢٥ / ٢ / ٢٠٢٠) بأن وكيل المدعي لم يبين النص الدستوري الذي يدعي مخالفته، بالاضافة الى ان النظر في الدعوى يقع خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وفقاً لاحكام المادة (٩٣/ اولاً) من الدستور لذا طلب وكيل المدعى عليه رد دعوى المدعي وتحمله المصاريف القضائية. رد وكيل المدعي بموجب اللانحتين الجوابيتين المؤرختين في (١١/٨ و ١٢/٧ / ٢٠٢٠) حيث جاءت تكراراً لما ورد في عريضة الدعوى واطافاً بأن الدعوى تستند الى الفقرة (ثالثاً) من المادة (٩٣) من الدستور والتي نصت على (الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الافراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة) وذلك حسب توجيه الامانة العامة لمجلس الوزراء - الدائرة القانونية بالكتاب المرقم (٣٣٤٤٦ في ١٦/١٠/٢٠١٧)، بالاضافة الى ان التعارض يكون عند القيام بتنظيم الهيئة الاستثمارية في المناطق التجارية الحرة بعد ان يتم التنسيق مع هيئة الأستثمار والدوائر ذات العلاقة، وان فرع المنطقة الحرة في خور الزبير التابع لدائرة موكلهما يمارس عمله وفقاً لاحكام قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٧ وهذا يتعارض مع احكام قانون دائرة موكلهما والتعليمات الصادرة بشأنه وختاماً كرر وكيل المدعي الطلب الوارد في عريضة الدعوى. وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً لاحكام النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ عينت المحكمة يوم ٢٠٢٠/٦/٦ موعداً للمرافعة. وفي اليوم المحدد لاجراء المرافعة حضر وكيل المدعي إضافة لوظيفته كما حضر وكيل المدعى عليه إضافة لوظيفته وباشرت المحكمة

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

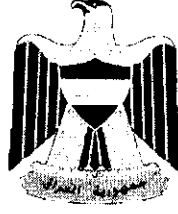
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٥/اتحادية/٢٠٢٠

بنظر الدعوى علناً. كرر وكيل المدعي ما جاء بدعوى موكله إضافة لوظيفته وطلب الحكم وفقاً لما جاء فيها وأضاف أن سبب الطعن هو التناقض والتعارض بين الفقرتين أولاً وثالثاً من المادة (٤) من قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٧ إذ أوجبت الفقرة أولاً تشكيل مناطق حرة تجارية ضمن الحدود الادارية لمحافظة البصرة تطبق عليها الاحكام القانونية الخاصة بالمناطق الحرة أي احكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ فيما جاء في الفقرة ثالثاً أن هيئة المناطق الحرة تمارس اعمالها بحسب التعليمات والانظمة الصادرة وفق احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ واستمهل لبيان فيما اذا كانت تلك التعليمات قد صدرت من عدمه وفي جلسة المرافعة ليوم ٦/٢٧ حضر وكلاء الطرفين واجاب وكيل المدعي إضافة لوظيفته بعدم صدور التعليمات المشار اليها واضاف بناء على سؤال من المحكمة بعدم وجود أية منازعة لدائرة موكله مع أية جهة اخرى وأن منازعتهم مع مجلس النواب الذي شرع هذا القانون. فيما كرر وكيل المدعي عليه إضافة الى وظيفته ما جاء بلائحتهما المؤرخة في ٢٥/٢/٢٠٢٠ وطلب الحكم برد الدعوى وحيث لم يبق ما يقال وافهم ختام المرافعة ولما كانت المحكمة مهياًة لاصدار قرار الحكم فقد تلتته علناً واصدرت قرارها الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة وجدت المحكمة الاتحادية العليا ان مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة قد إقام هذه الدعوى إضافة إلى وظيفته باعتباره ممثلاً عن إحدى الجهات الرسمية التابعة إلى وزارة المالية ، وعلى الرغم من أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ كفل للجهات الرسمية حق الطعن مباشرةً أمام المحكمة الاتحادية العليا استناداً

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

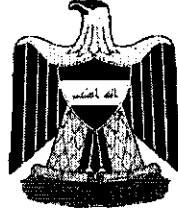
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب . - ٥٥٥٦٦

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نييتيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٥/اتحادية/٢٠٢٠

لاحكام المادة (٩٣/ ثالثاً) منه إلا أن النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وفي المادة (٥) منه اشترط شرطين لقبول الطعن من قبل الجهات الرسمية، الأول وجود منازعة فعلية بين الجهة الرسمية التي تتقدم بالطعن وبين جهة أخرى، تكون بموجب مقتضى الدلالة جهة رسمية أيضاً، وأن كان النظام الداخلي لم يوضح ذلك صراحةً، ويستوي في ذلك أن تكون تلك المنازعة منازعة قضائية أم إدارية، ذلك أن النص قد استخدم فيه لفظ المنازعة بشكل مطلق. وهذا يعني عدم امكانية أي جهة رسمية أن الطعن في قانون أو نظام أمام المحكمة الاتحادية العليا في حال عدم وجود منازعة فعلية قائمة بينها وبين جهة رسمية أخرى، وأن هذا الشرط يأتي في مواجهة شرط المصلحة المقتضى توافرها في الدعوى المباشرة التي تقام من قبل الأشخاص الطبيعية (الأفراد) أو المعنوية الخاصة. اما الشرط الثاني الذي وضعه النظام الداخلي لإقامة مثل تلك الدعاوى أو الطلبات، هو ان تقوم الجهة الرسمية المقدمة للطعن بإرسال الطعن بدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا وأن تحتوي تلك الدعوى على أسانيدها، على ان ترسل بكتاب موقع من قبل الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة. وأن انتفاء أياً من الشرطين المذكورين يوجب رد الطلب او الدعوى المقدمة من الجهة الرسمية. وحيث أن المدعي مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة إضافة إلى وظيفته لم يثبت وجود أي منازعة فعلية بينه وبين أي جهة رسمية أخرى، اما بخصوص ما اثاره موكله من ان منازعة دائرة موكله مع مجلس النواب الذي شرع القانون المطعون عليه، فهو قول مفتقدا لسنده متعيناً الالتفات عنه، لعدم تجسيده للمقصود من لفظ المنازعات الواردة في المادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا ، ذلك ان القبول به يعني تحقق شرط المنازعة في جميع الدعاوى التي

الرجوع
جاسم محمد هويدا

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

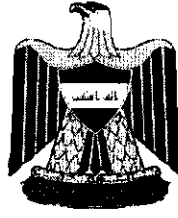
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦

كوٲماری عیراق
داد كای بالآی نیٲتیحادی



جمهوریة العراق
المحكمة الاتحادیة العلیا

العدد: ٢٥/اتحادیة/٢٠٢٠

یتم الطعن فیها بدستوریة القوانین، لأن القوانین جمیعها تصدر عن مجلس النواب، كما أن دعوی المدعی إضافة إلی وظیفته قد افتقرت إلی الشرط الثانی الذی اشترطته المادة (٥) من نظامه الداخلي للمحكمة، وهو أن ترسل الدعوی إلی المحكمة الاتحادیة العلیا بكتاب بتوقیع الوزیر المختص، وهو وزیر المالیة وأن المدعی إضافة إلی وظیفته فی هذه الدعوی هو أحد توابعه، لذا تكون الدعوی واجبة الرد من هذه الجهة. ومن جهة أخرى فإن المدعی إضافة إلی وظیفته لم یبین النص من الدستور الذی خالفه القانون موضوع الطعن، وإنما طلب الحكم بالغاء التعارض بین احكام القانون المطعون علیه وقانون المناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨، ویناء علیه تكون دعواه فاقدة لسندھا الدستوري من هذه الجهة، إذ ان الادعاء بوجود تعارض بین قانونیین أو بین فقرات من قانون واحد دون مخالفة أحدهما للدستور یرج النظر فیہ عن اختصاص هذه المحكمة المنصوص علیه فی المادة (٩٣) من الدستور، لكل ما تقدم ویالطلب قررت المحكمة الاتحادیة العلیا الحكم بما یلی:

اولاً: رد دعوی المدعی مدیر عام الهيئة العامة للمناطق الحرة إضافة لوظیفته.

ثانیاً: تحمیل المدعی إضافة لوظیفته الرسوم والمصاريف واتعاب محاماة وکیلا المدعی علیه رئیس مجلس النواب إضافة لوظیفته المستشار القانوني هیثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن مبلغا مقداره مائة الف دینار توزع وفق القانون. وصدّر قرار الحكم باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لاحكام المادتين (٩٣ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادتين (٤) و(٥) من قانون المحكمة المحكمة الاتحادیة العلیا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١

الرئيس
جامع محسن جوده

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

المحكمة الاتحادیة العلیا . العراق . بغداد . حی الحارثیة . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كوٲماری عیراق
داد كای بالآی ئیٲتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٥/اتحادیة/٢٠٢٠

والمادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وافهم علنا في ١٦/ ذي القعدة/ ١٤٤٢ هجرية الموافق ٢٧/حزيران/٢٠٢١ ميلادية.

الرئيس
جاسم محمد عبود

عضو
سمیر عباس محمد

عضو
غالب عامر شنین

عضو
حیدر جابر عبد

عضو
حیدر علي نوري

عضو
ایوب عباس صالح

عضو
عبد الرحمن سليمان علي

عضو
ديار محمد علي

عضو
منذر ابراهيم حسين